

الأصول النقدية (الصندوق ، البنك)

سميت الأصول النقدية بهذا الاسم إما لأنها تمثل نقدية في حد ذاتها كما هو الحال بالنسبة لرصيد المنشأة بالصندوق والبنك، أو لسهولة تحويلها إلى نقدية في فترة وجيزة مثل الاستثمارات المالية المقتناه بغرض الاتجار، وتكون الأصول النقدية من:

١. الصندوق
٢. البنك
٣. الاستثمارات المالية المقتناه بغرض الاتجار

١. جرد حساب النقدية (الصندوق)

وهو عبارة عن النقدية الموجودة في خزينة المنشأة، وكأنه منطقى فأن رصيد حساب الصندوق الذي يظهر في قائمة المركز المالي (ضمن الأصول المتداولة) يكون مساوياً لما هو موجود فعلاً في خزينة المنشأة، ولذلك يقوم المحاسبون في نهاية الفترة المحاسبية بعمل جرد فعلى للنقدية الموجودة في الخزينة ومقارنة نتيجة الجرد (الرصيد الفعلى) برصيد الصندوق الظاهر في ميزان المراجعة قبل التسويات (الرصيد الدفترى).

ويتخرج عن المقارنة إحدى الحالات التالية:

- الرصيد الدفترى = الرصيد الفعلى \rightarrow لا يوجد عجز ولا زيادة (لا تحتاج تسوية)
- الرصيد الدفترى أكبر من الرصيد الفعلى \rightarrow يوجد عجز في الصندوق (يحتاج تسوية)
- الرصيد الدفترى أقل من الرصيد الفعلى \rightarrow يوجد زيادة في الصندوق (تحتاج تسوية)

وهنا نجد أن في الحالة الاولى لا يقوم المحاسبون بعمل تسوية على حساب الصندوق بينما في الحالتين الثانية والثالثة فأنهم يقومون بعمل تسوية.

الحالة الاولى: الرصيد الدفترى = رصيد الجرد الفعلى

ظهر رصيد ح/ الصندوق في ميزان المراجعة (قبل التسويات) والمعد في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ بمبلغ ٣٠٠٠٠ ريال، وعند الجرد تبين أن النقدية الفعلية الموجودة في خزينة المنشأة تبلغ ٣٠٠٠٠ ريال. **المطلوب:** قيود التسوية اللازمة وبيان الأثر على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

في هذه الحالة نجد ان:

الرصيد الدفترى = الرصيد الفعلى وبالتالي لا يقوم المحاسبون بعمل قيد تسوية ويظهر حساب الصندوق في قائمة المركز المالي كالتالى:

قائمة المركز المالي

الاصول المتداولة:	
	٣٠٠٠٠ الصندوق

الحالة الثانية: الرصيد الدفترى أكابر من رصيد الجرد الفعلى

ظهر رصيد ح/ الصندوق في ميزان المرجعة (قبل التسويات) والمعدة في ١٤٢٥/١٢/٣٠ والمدة في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ بمبلغ ٣٠٠٠٠ ريال، وعند الجرد تبين ان النقدية الفعلية الموجودة في خزينة المنشأة تبلغ ٢٩٩٠٠ ريال، وبمراجعة أسباب العجز وجد أنه بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية.

المطلوب: قيود التسوية الازمة وبيان الأثر على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

قيد التسوية هو إثبات العجز في الدفاتر

١٠٠ من ح/ العجز او الزيادة في الصندوق

١٠٠ الى ح/ الصندوق

قيد الإقفال هو

١٠٠ من ح/ ملخص الدخل

١٠٠ الى ح/ العجز او الزيادة في الصندوق

قائمة المركز المالي

في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ

خصوص

أصول

		أصول متداولة	
		الصندوق(يظهر بالقيمة الفعلية وقت الجرد)	٢٩٩٠٠

ح/ ملخص الدخل

عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ

مدين

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٠	إلى ح/ العجز او الزيادة في الصندوق		

الحالة الثالثة: الرصيد الدفترى أقل من رصيد الجرد الفعلى

ظهر رصيد ح/ الصندوق في ميزان المرجعة (قبل التسويات) والمعدة في ١٤٢٥/١٢/٣٠ والمدة في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ بمبلغ ٣٠٠٠٠ ريال، وعند الجرد تبين ان النقدية الفعلية الموجودة في خزينة المنشأة تبلغ ٣٠١٠٠ ريال، وبمراجعة أسباب العجز وجد أنه بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية.

المطلوب: قيود التسوية الازمة وبيان الأثر على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

قيد التسوية هو إثبات الزيادة في الدفاتر

١٠٠ من ح/ الصندوق

١٠٠ الى ح/ العجز او الزيادة في الصندوق

قيد الإقفال هو

١٠٠ من ح/ العجز او الزيادة

١٠٠ الى ح/ ملخص الدخل

قائمة المركز المالي

في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ

خصوص

أصول

		أصول متداولة	
		الصندوق(يظهر بالقيمة الفعلية وقت الجرد)	٣٠١٠٠

ح/ ملخص الدخل

عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ

مدين

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٠٠	من ح/ العجز او الزيادة في الصندوق		

٢. جرد البنك

هو عبارة عن المبالغ المودعة في الحسابات الجارية المملوكة للمنشأة في البنك. ولتأكد من أن رصيد حساب البنك الموجود في الدفاتر في ميزان المراجعة قبل التسويات يمثل الرصيد الصحيح فإنه يتم مطابقته مع الرصيد الوارد في كشف البنك، وبما أن البنك يقوم بإرسال الكشف بصورة شهرية فإن المحاسبون يقومون بعملية المطابقة في نهاية كل شهر. والمشكلة التي عادة ما يواجهها المحاسبون في عملية المطابقة تتمثل في أن كلام الرصيد المستخرج من واقع الدفاتر والرصيد الوارد في كشف البنك لا يعكس الرصيد الصحيح لحساب البنك، وبالتالي فعلى المحاسبين القيام بعمل تعديلات على الرصيدين للوصول إلى الرصيد المعدل (الصحيح) الممثل لحساب البنك بالدفاتر.

أسباب عدم تطابق رصيد البنك بالدفاتر مع رصيد البنك الوارد بكشف الحساب

١- وجود عمليات مثبتة في دفاتر المنشأة ولم يتم إثباتها في دفاتر البنك

مثال: تحويل المنشأة لشيكات للموردين سداداً للمبلغ المستحقة لهم ولم يتقدموا للبنك لصرفها حتى تاريخ إعداد كشف البنك (شيكات محررة ولم تصرف بعد)، قيام المنشأة بإيداع مبلغ نقد في آخر يوم من الشهر ولم تظهر العملية في كشف البنك أي أنها لم تثبت في دفاتره (إيداع بالطريق لم تظهر في الكشف).

٢- وجود عمليات مثبتة في دفاتر البنك ولم يتم إثباتها في دفاتر المنشأة

مثال: تحصيل قيمة كمبيالة تم ارسالها إلى البنك لتحصيل وتم إسلام إشعار إضافة المبلغ المستحق مع كشف الحساب (أي ان المنشأة لم تعلم بحدوث هذه العملية إلا من خلال إشعار الإضافة وبالتالي لم تقم بتسجيل العملية في دفاترها بعد)، قيام البنك بخصم قيمة مصاريف بنكية لقاء خدمات قام بها للمنشأة وتم إرفاق إشعار خصم قيمة الخدمات البنكية من حساب المنشأة الجاري بالبنك (أي ان المنشأة لم تعلم بالعملية إلا عند استلامها لإشعار الخصم وبالتالي لم تقم بتسجيلها في دفاترها).

٣- وجود أخطاء في تسجيل العمليات في دفاتر البنك أو في دفاتر المنشأة

وهذه الأخطاء أما ان تكون إثبات عملية بقيمة خاطئة (مثل خطأ تم تسجيل مبلغ الشيك في دفاتر المنشأة) أو إغفال إثبات العملية بالكامل (عدم قيام المحاسب بإثبات تحصيل المنشأة لمبلغ مستحق على أحد العملاء سده بشيك) أو إثبات عملية بالخطأ (مثل قيام البنك بخصم عمولات بنكية لقاء خدمات قامت بها لطرف آخر غير المنشأة).

مذكرة تسوية البنك: مكونة من قسمين هما

القسم الأول: متعلق بالتعديل على رصيد البنك من واقع كشف حساب البنك: يتم في هذا بيان أثر كل من إثبات العمليات التي لم تثبت في دفاتر البنك

تعديل الأخطاء الموجودة في دفاتر البنك على الرصيد من واقع كشف البنك

القسم الثاني: متعلق بالتعديل على رصيد البنك المستخرج من دفاتر المنشأة: ويتم في هذا القسم بيان أثر كل من

إثبات العمليات التي لم تثبت في دفاتر المنشأة

تعديل الأخطاء في دفاتر المنشأة على رصيد البنك في دفاتر المنشأة

ومن المنطقي بعد ان يتم عمل التعديلات على كل من الرصيدين حتى يظهران متساوين ويعكسان الرصيد الصحيح لحساب البنك الذي يجب ان يظهر به في قائمة المركز المالي.

مذكرة تسوية حساب البنك

××	رصيد البنك بالدفاتر (عمليات اثبتها البنك ولم تثبتها المنشأة) (تحتاج قيود تسوية)	××	رصيد البنك بكشف الحساب (عمليات اثبتها المنشأة ولم يثبتها البنك) (لا تحتاج قيود تسوية)
	يضاف اليه:		يضاف اليه:
××	المبالغ المحصلة لصالح المنشأة (مثل الكمبيالات وإيراد الأوراق المالية)	××	الإيداعات النقدية (بالطريق) المرسلة للبنك وهي تمثل الإيداعات غير الواردة بكشف الحساب
××	قيمة الخطأ في تسجيل قيمة الشيكات المسحوبة على عملاء المنشأة او المسلمة لدائني المنشأة (بالنقص او الزيادة)	××	الشيكات المرسلة للبنك للتحصيل ولم تظهر بكشف الحساب
	يطرح منه:		المبالغ التي خصمها البنك من حساب المنشأة بالخطأ
(×)	الشيكات المرفوضة من قبل عملاء المنشأة	(×)	يطرح منه:
(×)	المبالغ المدفوعة نيابة عن المنشأة (مثل سداد الكمبيالات)	(×)	الشيكات المحررة من المنشأة لدائنيها ولم يتقدموا لصرفها بعد
(×)	المصاريف والعمولات البنكية الواردة بكشف حساب البنك	(×)	المبالغ التي اضافها البنك لحساب المنشأة بطريق الخطأ
(×)	قيمة الخطأ في تسجيل قيمة الشيكات المسحوبة على عملاء المنشأة او المسلمة لدائني المنشأة (بالنقص او الزيادة)		
××	الرصيد (ال حقيقي) المعدل	××	الرصيد (ال حقيقي) المعدل

بلغ رصيد حساب البنك المستخرج من دفتر الاستاذ في دفاتر منشأة الافكار في ١٤٢٢/١٢/٣٠ هـ مبلغ ٦٠٠٠٠ ريال، في حين بلغ رصيد حساب البنك الوارد بكشف البنك ٢٠٠٠٠ ريال فإذا علمت ان اسباب الفرق بين الرصيدين كانت بسبب:

- ١- هناك شيكات إيداع ارسلت بالبريد الى البنك يوم ١٤٢٢/١٢/٣٠ هـ بمبلغ ٤٠٠٠٠ ريال ولم تظهر في كشف الحساب.
- ٢- هناك شيك بمبلغ ٢٠٠٠٠ ريال حررته الشركة لأحد الدائنين ولم يتقدم للصرف حتى نهاية العام.
- ٣- هناك شيكات مسحوبة على بعض عملاء الشركة ردها البنك مع كشف الحساب بمبلغ ١٨٧٠٠ ريال لعدم كفاية الرصيد ولعدم تطابق التوفيعات.
- ٤- مصاريف بنكية بمبلغ ٤٠٠٠ ريال خصمها البنك من الرصيد.
- ٥- هناك كمبيالات قام البنك بتحصيلها نيابة عن الشركة بمبلغ ٨٠٠٠٠ ريال.
- ٦- هناك شيك بمبلغ ٤٠٠٠ ريال صرف لأحد دائنين الشركة وثبت في الدفتر بالخطأ بمبلغ ٤٥٠٠ ريال وورد الشيك مخصوصاً في كشف الحساب بالقيمة الصحيحة.

المطلوب: إعداد مذكرة التسوية البنكية وقيود التسوية اللازمة

مذكرة تسوية حساب البنك

رصيد البنك بكشف الحساب (لا تحتاج قيود تسوية)	٢٠٠٠٠	رصيد البنك بالدفاتر (تحتاج لقيود تسوية)	١٦٠٠٠
يضاف اليه: الإيداعات والشيكات الغير واردة بكشف الحساب (الإيداعات بالطريق)	٤٠٠٠	الكمبيالة المحصلة لصالح المنشأة (أوراق قبض تحت التحصيل)	٨٠٠٠
يطرح منه: الشيكات الصادرة من المنشأة لدائنيها (لمورديها) ولم يتقدموها لصرفها	(٢٠٠٠)	الشيكات المرفوضة من قبل عملاء المنشأة (العملاء) (عدم كفاية الرصيد او مطابقة التوقيع)	(١٨٧٠٠)
المصاريف والعمولات البنكية بكشف الحساب		قيمة الخطأ (بالنقص او النسيان) في تسجيل قيمة الشيكات المسحوبة لصالح دائني المنشأة (الدائنين)	(٤٠٠) (٩٠٠)
الرصيد المعدل (قائمة المركز المالي)	٢٢٠٠٠		٢٢٠٠٠

قيود التسوية الالزامية على حساب البنك

١- إثبات العمليات التي تمثل إضافة على حساب البنك بالدفاتر

٨٠٠٠ من ح/ البنك

٨٠٠٠ الى ح/ اوراق القبض تحت التحصيل (كميالية محصلة)

٢- إثبات العمليات التي تمثل خصم من حساب البنك بالدفاتر

من مذكورين

١٨٧٠٠ ح/ العملاء (الشيكات المرفوضة)

٤٠٠ ح/ مصاريف و عمولات البنك

٩٠٠ ح/ الدائنين (بالفرق او بقيمة الخطأ بالنقص وهي تمثل سداد للدائنين)

٢٠٠٠ الى ح/ البنك

قائمة المركز المالي
في ١٤٢٢/١٢/٣٠ هـ

خصوم

أصول

	أصول متداولة	
	البنك	٢٢٠٠٠

ح/ ملخص الدخل

عن السنة المنتهية في ١٤٢٢/١٢/٣٠ هـ

دائن

مدين

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان

المصطلحات المحاسبية باللغة الإنجليزية

المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
Petty Cash	صندوق المصاريف النثرية
Cash in Bank	الحساب الجاري في البنك
Bank Reconciliation	مذكرة تسوية البنك
Cash Payments	مدفوعات نقدية
Cash Receipts	متحصلات نقدية

أختبر نفسك

١- يتم إجراء تسوية لحساب النقدية (الصندوق) عندما:

- أ - يتساوى الرصيد الدفتري للصندوق مع الرصيد الفعلي له عند الجرد
- ب - يتساوى الرصيد الفعلي للصندوق مع الرصيد الدفتري له عند الجرد
- ج - يقل او يزيد الرصيد الدفتري للصندوق عن الرصيد الفعلي له عند الجرد
- د - كل ما سبق غير صحيح

٢- في ٤٢٥/١٢ هـ كان رصيد حساب الصندوق بالدفاتر هو ١٠٠٠٠ ريال، وعند الجرد تبين ان النقدية الفعلية الموجودة في خزينة المنشأة تبلغ ١٠٢٠٠ ريال، وبمراجعة اسباب الزيادة وجد انه بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإن قيد التسوية الخاص بإثباتات الزيادة في الصندوق هو:

- أ - ٢٠٠ من ح/ العجز او الزيادة في الصندوق
- ب - ٢٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ٢٠٠ من ح/ الصندوق
- د - ٢٠٠ من ح/ العجز او الزيادة

يتم زيادة حساب الصندوق بالمبلغ ليصبح طرفاً مديناً في قيد التسوية ويكون الطرف الدائن هو حساب العجز او الزيادة في الصندوق لانه يمثل مكسباً او إيراداً للمنشأة

٣- في ٤٢٥/١٢ هـ كان رصيد حساب الصندوق بالدفاتر هو ١٠٠٠٠ ريال، وعند الجرد تبين ان النقدية الفعلية الموجودة في خزينة المنشأة تبلغ ١٠٢٠٠ ريال، وبمراجعة اسباب الزيادة وجد انه بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإن قيد الإغفال الخاص بإثباتات الزيادة في الصندوق هو:

- أ - ٢٠٠ من ح/ العجز او الزيادة في الصندوق
- ب - ٢٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ٢٠٠ من ح/ الصندوق
- د - ٢٠٠ من ح/ العجز او الزيادة

يتم إغفال حساب العجز او الزيادة في الصندوق في الجانب الدائن من حساب ملخص الدخل لانه يمثل مكسباً او إيراداً للمنشأة

٤- في ٤٢٥/١٢ هـ كان رصيد حساب الصندوق بالدفاتر هو ١٠٠٠٠ ريال، وعند الجرد تبين ان النقدية الفعلية الموجودة في خزينة المنشأة تبلغ ٩٨٠٠ ريال، وبمراجعة اسباب العجز وجد انه بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية، فإن قيد التسوية الخاص بإثباتات العجز في الصندوق هو:

- أ - ٢٠٠ من ح/ الصندوق
- ب - ٢٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ٢٠٠ من ح/ الصندوق
- د - ٢٠٠ من ح/ العجز او الزيادة في الصندوق

يتم تخفيض حساب الصندوق بالمبلغ ليصبح طرفاً دائناً في قيد التسوية ويكون الطرف المدين هو حساب العجز او الزيادة في الصندوق لانه يمثل خسارة او إيراداً

٥- عادة لا يتطابق رصيد حساب البنك الوارد بكشف حساب البنك المستخرج من الدفاتر المحاسبية بسبب:

- أ - وجود عمليات مثبتة في الدفاتر ولم تثبت بكشف حساب البنك.
- ب - وجود عمليات مثبتة بكشف حساب البنك ولم تؤيد بـ دفاتر المنشأة.
- ج - وجود أخطاء تسجيل مرتکبة في دفاتر المنشأة ودفاتر البنك.
- د - كل ما سبق صحيح.

٦- عند إعداد مذكرة تسوية البنك يتم إجراء قيود تسوية لتلك العمليات:

- أ - التي سجلتها المنشأة في سجلاتها ولم يسجلها البنك.
- ب - التي سجلها كلا من البنك والمنشأة في سجلاتهما.
- ج - التي سجلها البنك في سجلاته ولم تسجلها المنشأة.
- د - التي لم تسجل في سجلات البنك أو المنشأة.

٧- عند إعداد مذكرة تسوية البنك فإن الودائع بالطريق المرسلة للبنك:

- أ - تطرح من الرصيد الوارد بكشف حساب البنك.
- ب - تطرح من رصيد البنك المستخرج من دفاتر المنشأة.
- ج - تضاف إلى الرصيد الوارد بكشف حساب البنك.
- د - تضاف إلى رصيد البنك المستخرج من دفاتر المنشأة.

راجع البنود الواردة بمذكرة تسوية البنك ، الجانب اليمين الخاص بتعديل رصيد حساب البنك الوارد بكشف الحساب

٨- عند إعداد مذكرة تسوية البنك فإن الشيكات المحررة للمستفيدين (الموردين او الدائنين) ولم يتقدموا بعد لصرفها:

- أ - تطرح من الرصيد الوارد بكشف حساب البنك.
- ب - تطرح من رصيد البنك المستخرج من دفاتر المنشأة.
- ج - تضاف إلى الرصيد الوارد بكشف حساب البنك.
- د - تضاف إلى رصيد البنك المستخرج من دفاتر المنشأة.

راجع البنود الواردة بمذكرة تسوية البنك ، الجانب اليمين الخاص بتعديل رصيد حساب البنك الوارد بكشف الحساب

٩- كان رصيد حساب البنك في الوارد بكشف الحساب في ٢٧/١٢/٣٠ هـ ١٤٠٠٠ ريال، وبمراجعةه اتضح ان هناك شيكات حررت لمستفيدين ولم تقدم للصرف قيمتها ٣٠٠٠ ريال ولم تظهر بكشف الحساب، وان هناك ودائع مرسلة للبنك ولم تظهر بكشف حساب البنك قيمتها ٢٠٠٠ ريال فبناء على المعلومات السابقة فإن رصيد البنك الوارد بكشف الحساب المعدل (ال حقيقي) هو:

- أ - ١٢٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- ب - ١٣٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- ج - ١٤٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- د - ١٤٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي.

راجع البنود الواردة بمذكرة تسوية البنك ، الجانب اليمين الخاص بتعديل رصيد حساب البنك الوارد بكشف الحساب

$$\text{رصيد البنك المعدل} = ١٤٠٠٠ - ٢٠٠٠ + ١٥٠٠٠ = ٣٠٠٠ - ١٤٠٠٠ \text{ ريال}$$

١٠- كان رصيد حساب البنك في دفاتر المنشأة في ٢٧/١٢/٣٠ هـ ١٤٠٠٠ ريال، وبمراجعةه اتضح ان هناك ودائع مرسلة للبنك ولم تظهر بكشف حساب البنك قيمتها ٢٠٠٠ ريال، وأن هناك كمبيالة قام البنك بسدادها نيابة عن المنشأة قيمتها ٢٠٠٠ ريال، فبناء على المعلومات السابقة فإن رصيد البنك المستخرج من الدفاتر المعدل (ال حقيقي) هو:

- أ - ١٢٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- ب - ١٣٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- ج - ١٤٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- د - ١٤٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي.

راجع البنود الواردة بمذكرة تسوية البنك ، الجانب اليمين الخاص بتعديل رصيد حساب البنك الوارد بكشف الحساب

ملحوظة/ تهمل الودائع المرسلة للبنك لأنها تمثل أحد بنود التسوية الخاصة برصيد البنك الوارد بكشف الحساب وليس المستخرج من الدفاتر

$$\text{رصيد البنك المعدل} = ١٤٠٠٠ - ١٦٠٠٠ = ٢٠٠٠ - ١٦٠٠٠ \text{ ريال}$$

١١- كان رصيد حساب البنك في دفاتر المنشأة في ٢٧/١٢/٣٠ هـ ١٤٠٠٠ ريال، وبعد ورود كشف حساب البنك اتضح ان هناك كمبيالة قام البنك بتحصيلها لصالح المنشأة ظهرت بكشف الحساب قيمتها ٣٠٠٠ ريال، وأن هناك كمبيالة اخرى قام البنك بسدادها نيابة عن المنشأة ظهرت بكشف الحساب قيمتها ٤٠٠٠ ريال، فإن رصيد البنك المستخرج من الدفاتر المعدل (ال حقيقي) هو:

- أ - ١٢٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- ب - ١٣٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- ج - ١٤٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي.
- د - ١٤٠٠٠ ريال وتظهر ضمن الخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي.

راجع البنود الواردة بمذكرة تسوية البنك ، الجانب اليمين الخاص بتعديل رصيد حساب البنك الوارد بكشف الحساب

$$\text{رصيد البنك المعدل} = ٤٠٠٠ - ٣٠٠٠ + ١٥٠٠٠ = ٤٠٠٠ - ١٢٠٠٠ \text{ ريال}$$

٣. الاستثمارات المالية المقتناه بغرض الاتجار

اولاً: أنواع الأوراق المالية الأوراق المالية تتقسم إلى:

الأسهم: وهي صكوك متساوية القيمة، وهي صكوك تمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها.
السندات: وهي صكوك متساوية القيمة، ولكنها صكوك تضمن حقوق المقرضين لدى الشركات التي قاموا بشراء سنداتها، مضافةً عليها نسبة من الفوائد المحددة مسبقاً من قبل تلك الشركات، وذلك عند حلول أجل استحقاق تلك الصكوك أو السندات.

أهم الفروق بين السهم والسند

- السهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة أما السند فيمثل جزءاً من قرض على الشركة.
- السهم تتغير قيمته حسب اداء الشركة بينما السند لا تتغير قيمته.
- حامل السند يعتبر مقرضاً أما حامل السهم فيعتبر مالكاً لجزء من الشركة.
- حامل السهم له حق التدخل في قرارات الشركة بعكس حامل السند.
- السند له تاريخ استحقاق محدد أما السهم فلا يسدد إلا بعد تصفية الشركة.
- حامل السند له الأولوية في الحصول على مستحقاته عند الإفلاس عن حاملي الأسهم.

ثانياً: تصنيف الاستثمار في الأوراق المالية

تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية حسب المعيار (١١٥) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وكذلك المعيار الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA في عام ١٤١٩هـ إلى المجموعات الثلاثة التالية:

المجموعة الأولى: الأوراق المالية المقتناة لغرض الاتجار (محل الاهتمام): وهي تظهر ضمن الأصول المتداولة، وتأتي في المركز المالي بعد النقدية مباشرة لأن امكانية بيعها في أي وقت، مما يجعلها تتمتع بدرجة عالية من السيولة، بما يجعلها تعادل النقدية تقريباً.

المجموعة الثانية: الأوراق المالية المقتناة لغرض الاستحقاق.
المجموعة الثالثة: الأوراق المالية المتاحة للبيع.

ثالثاً: شراء الأوراق المالية بغرض الاتجار

عندما تشتري المنشأة أوراق مالية بغرض الإتجار فإنها تسجل **بمجمل التكاليف وقت الشراء** = سعر الشراء + عمولات سماسة الأوراق المالية + أيه مصروفات أخرى متعلقة بعملية الشراء

حالة عملية ١: قامت شركة الهادي بشراء ٢٠٠٠ سهم من اسهم سابك بواقع ٢٠٠ ريال للسهم بالإضافة الى مصاريف عمولة سمسرة تعادل ١ ريال دفعت عن كل سهم، ودفعت جميع المبالغ نقداً، **فما هو القيد المحاسبي لعملية الشراء.**

$$\text{ثمن الشراء} = 200 \times 2000 = 400000 \text{ ريال}$$

يضاف مصاريف العمولة = ٤٠٢٠٠ ريال

القيد المحاسبي للشراء

٤٠٢٠٠ من ح/ الاستثمارات قصيرة الأجل
٤٠٢٠٠ إلى ح/ الصندوق

$$\text{إجمالي تكلفة الشراء} = 402000 \text{ ريال}$$

رابعاً: بيع الأوراق المالية بغرض الإتجار

تحسب مكاسب و خسائر بيع الأوراق المالية بناءً على المعادلة التالية

$$\text{مكاسب أو خسائر بيع الأوراق المالية} = \text{صافي سعر البيع} - \text{التكلفة الأصلية} \quad (\text{إجمالي تكلفة الشراء})$$

$$\text{صافي سعر البيع} = \text{إجمالي سعر البيع} - \text{عملة السمسرة} - \text{المصروفات البيعية الأخرى}$$

ملحوظة هامة: يُقفل حساب مكاسب محققة من بيع الاستثمارات قصيرة الأجل في الجانب المدين منه.

حالة عملية ٢: قامت شركة الهادي ببيع ١٠٠٠ سهم نقداً من أسهم شركة سايلك المشتراء في الحالة السابقة (تذكر أن إجمالي ثمن الشراء كان ٢٠١ ريال لسهم) بواقع ٢٠٥، ودفعت مصاريف سمسرة بيع مقدارها ١ ريال عن كل سهم مباع، **فما هو القيد المحاسبي لعملية البيع؟**

$$\begin{aligned} \text{صافي سعر البيع} &= (205 \times 1000) - 1000 = 204000 \text{ ريال} \\ \text{التكلفة الأصلية}(تكلفة الشراء) &= 201 \times 1000 = 201000 \text{ ريال} \\ \text{المكسب أو الخسارة} &= +3000 \text{ (مكاسب/إيراد) يكون دائن} \end{aligned}$$

القييد المحاسبي للبيع هو
٢٠٤٠٠٠ من ح/ الصندوق
إلى مذكورين
٢٠١٠٠٠ ح/ الاستثمارات قصيرة الأجل
٣٠٠ ح/ مكاسب محققة من بيع الاستثمارات قصيرة الأجل

خامساً: تقييم (جرد) الاستثمارات المالية بغرض الإتجار

نص كلاماً من المعيار رقم (١٥) وكذلك المعيار السعودي الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين عام ١٤١٩هـ على ضرورة تقييم الاستثمارات المالية المقننة بغرض الإتجار على أساس القيمة العادلة (القيمة السوقية).

حالة عملية^٣: بفرض أن تكلفة محفظة الأوراق المالية المقننة لغرض الإتجار لمنشأة عسير في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ كانت:

شركة عرعر ٢٠٠ سهم \leftarrow سعر شراء السهم ٢٠٠ ريال

شركة أبها ٨٠٠ سهم \leftarrow سعر شراء السهم ١٤٠ ريال

وفي ١٤٢٣٠ تبين أن القيمة السوقية (العادلة) للأسهم كانت ١٩٥ و ١٦٠ ريال على الترتيب

المطلوب: قيود التسوية اللازمة وبيان الأثر على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي

المكاسب / الخسارة	القيمة العادلة(السوقية او البيعية)	التكلفة(الشراء)	الأوراق المالية بغرض الإتجار
١٠٠٠-	$٣٩٠٠٠ = ١٩٥ \times ٢٠٠$	$٤٠٠٠٠ = ٢٠٠ \times ٢٠٠$	أسهم شركة عرعر
١٦٠٠٠+	$١٢٨٠٠٠ = ١٦٠ \times ٨٠٠$	$١١٢٠٠٠ = ١٤٠ \times ٨٠٠$	أسهم شركة أبها
١٥٠٠٠ +	١٦٧٠٠٠	١٥٢٠٠٠	الإجمالي

قيد الإقال هو

١٥٠٠٠ من ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة
١٥٠٠٠ الى ح/ ملخص الدخل

قيد التسوية هو إثبات المكسب المتوقعة

١٥٠٠٠ من ح/ التعديلات في القيمة السوقية
١٥٠٠٠ الى ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة

قائمة المركز المالي

في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ

خصوم

أصول

	أصول متداولة	أصول
	الاستثمارات قصيرة الأجل	١٥٢٠٠٠
	يضاف: التعديلات في القيمة العادلة (السوقية)	١٥٠٠٠
	القيمة العادلة للاستثمارات بغرض الإتجار	١٦٧٠٠٠

ح/ ملخص الدخل

عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ

دائن

مدين

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٥٠٠٠	من ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة لتقدير استثمارات بغرض الإتجار		

حالة عملية ٤: بفرض أن تكلفة محفظة الأوراق المالية المقتناة لغرض الإتجار لمنشأة عسير في ١٤٢٥/١٢/٣٠ هـ كانت:

شركة عرعر ٢٠٠ سهم \leftarrow سعر شراء السهم ٢٠٠ ريال
 شركة أبها ٨٠٠ سهم \leftarrow سعر شراء السهم ١٤٠ ريال
 وفي ١٤٢٥/٣٠ تبين أن القيمة السوقية (العادلة) للأسهم كانت ٢٠٥ و ١٣٠ ريال على الترتيب

المطلوب: قيود التسوية اللازمة وبيان الأثر على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي

الأوراق المالية بغرض الإتجار	التكلفة (الشراء)	القيمة العادلة (السوقية أو البيعية)	المكاسب / الخسارة
أسهم شركة عرعر	$٤٠٠٠ = ٢٠٠ \times ٢٠٠$	$٤١٠٠٠ = ٢٠٥ \times ٢٠٠$	١٠٠٠ +
اسهم شركة أبها	$١١٢٠٠ = ١٤٠ \times ٨٠٠$	$١٠٤٠٠٠ = ١٣٠ \times ٨٠٠$	٨٠٠٠ -
الإجمالي	١٥٢٠٠	١٤٥٠٠	٧٠٠٠ - ريال

قيد الإغفال هو
 من ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة ٧٠٠٠
 الى ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة ٧٠٠٠

قيد التسوية هو إثبات الخسارة المتوقعة
 من ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة ٧٠٠٠
 الى ح/ التعديلات في القيمة السوقية ٧٠٠٠

خصوم	أصول	
	أصول متداولة	
	الاستثمارات قصيرة الأجل	١٥٢٠٠
	يطرح: التعديلات في القيمة العادلة (السوقية)	٧٠٠
	القيمة العادلة للاستثمارات بغرض الإتجار	١٤٥٠٠

المدين	البيان	المبلغ	المدين
من ح/ مكاسب او خسائر حيازة غير محققة لتقدير ٧٠٠٠			الاستثمارات بغرض الإتجار

المصطلحات المحاسبية باللغة الإنجليزية

المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
Trading Securities	الأوراق المالية بغرض الإتجار
Stock Market	سوق الأسهم

أختبر نفسك

- ١- من الفروق الهامة بين حامل السهم وحاملي السند:
- أ - ان السهم لا تتغير قيمته بينما السند تتغير قيمته.
 - ب - أن حامل السند يعتبر مقرضاً أما حامل السهم فيعتبر مالكاً لجزء من الشركة.
 - ج - أن حامل السند له حق التدخل في قرارات الشركة بعكس حامل الأسهم.
 - د - أن حامل السهم له الأولوية في الحصول على مستحقاته عن الإفلاس قبل حامل السند.
- ٢- يصنف المعيار رقم (١١٥) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وكذلك المعيار الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA عام ١٩٤١هـ الاستثمارات في الأوراق المالية إلى:
- أ - اربع مجموعات رئيسية.
 - ب - ثلاثة مجموعات رئيسية.
 - ج - خمسة مجموعات رئيسية.
 - د - كل ما سبق غير صحيح.
- ٣- تظهر الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة:
- أ - الأصول الثابتة.
 - ب - الأصول المتداولة.
 - ج - الخصوم المتداولة.
 - د - حقوق الملكية.
- ٤- يتم حساب قيمة إجمالي تكلفة شراء الأوراق المالية بغرض الإتجار بتطبيق المعادلة التالية:
- أ - سعر الشراء + عمولة السمسرة + المصاروفات الشرائية الأخرى.
 - ب - إجمالي سعر البيع + عمولة السمسرة + المصاروفات البيعية الأخرى.
 - ج - إجمالي سعر البيع - عمولة السمسرة - المصاروفات البيعية الأخرى.
 - د - سعر الشراء + عمولة السمسرة - المصاروفات البيعية الأخرى.
- ٥- يتم حساب صافي سعر بيع الأوراق المالية بغرض الإتجار بتطبيق المعادلة التالية:
- أ - سعر الشراء + عمولة السمسرة + المصاروفات الشرائية الأخرى.
 - ب - إجمالي سعر البيع + عمولة السمسرة + المصاروفات البيعية الأخرى.
 - ج - إجمالي سعر البيع - عمولة السمسرة - المصاروفات البيعية الأخرى.
 - د - سعر الشراء + عمولة السمسرة - المصاروفات البيعية الأخرى.

٦- في ١٤٢٩/١٢/٣٠ هـ كانت قيمة محفظة الأوراق المالية بعرض الإتجار بالتكلفة بمبلغ ١٥٢٠٠٠ ريال، وفي نفس التاريخ قدرت قيمتها بسعر السوق بمبلغ ١٦٥٠٠٠ ريال
فإن قيد التسوية الواجب اجراؤه هو:

- أ - ١٣٠٠ من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة
- ب - ١٣٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ١٣٠٠ من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة
- د - ١٣٠٠ من ح/ التعديلات في القيمة السوقية

$$\text{المكسب / الخسارة} = ١٦٥٠٠ - ١٥٢٠٠٠ = ١٣٠٠٠ \text{ مكب / ايراد}$$

٧- في ١٤٢٩/١٢/٣٠ هـ قدرت قيمة محفظة الأوراق المالية بعرض الإتجار بالتكلفة بمبلغ ١٥٢٠٠٠ ريال، وفي نفس التاريخ قدرت قيمتها بسعر السوق بمبلغ ١٦٥٠٠٠ ريال
فإن قيد الإغفال الواجب اجراؤه هو:

- أ - ١٣٠٠ من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة
- ب - ١٣٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ١٣٠٠ من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة
- د - ١٣٠٠ من ح/ التعديلات في القيمة السوقية

$$\text{المكسب / الخسارة} = ١٦٥٠٠ - ١٥٢٠٠٠ = ١٣٠٠٠ \text{ مكب / ايراد يقل في حساب ملخص الدخل الجانب الدائن}$$

٨- في ١٤٢٩/١٢/٣٠ هـ قدرت قيمة محفظة الأوراق المالية بعرض الإتجار بالتكلفة بمبلغ ١٥٢٠٠٠ ريال، وفي نفس التاريخ قدرت قيمتها بسعر السوق بمبلغ ١٤٢٠٠٠ ريال
فإن قيد التسوية الواجب اجراؤه في ١٢/٣٠ هو:

- أ - ١٠٠٠ من ح/ التعديلات في القيمة السوقية
- ب - ١٠٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ١٠٠٠ من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة
- د - ١٠٠٠ من ح/ ملخص الدخل

$$\text{المكسب / الخسارة} = ١٤٢٠٠٠ - ١٥٢٠٠٠ = -١٠٠٠٠ \text{ خسارة}$$

ملاحظة/ أي خيار يكون فيه ملخص الدخل يكون قيد إغفال مثل الفقرة أ و ب و د

٩- في ١٤٢٩/١٢/٣٠ هـ قيمة محفظة الأوراق المالية بعرض الإتجار بالتكلفة بمبلغ ١٥٢٠٠٠ ريال، وفي نفس التاريخ قدرت قيمتها بسعر السوق بمبلغ ١٤٢٠٠٠ ريال فإن
قيد الإغفال الواجب اجراؤه في ١٢/٣٠ هو:

- أ - ١٠٠٠ من ح/ التعديلات في القيمة السوقية
- ب - ١٠٠٠ من ح/ ملخص الدخل
- ج - ١٠٠٠ من ح/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة
- د - ١٠٠٠ من ح/ ملخص الدخل

$$\text{المكسب / الخسارة} = ١٤٢٠٠٠ - ١٥٢٠٠٠ = -١٠٠٠٠ \text{ خسارة تقل في حساب ملخص الدخل الجانب المدين}$$

ملاحظة/ الخسائر تعتبر مصروفات لذا تسجل في الجانب المدين في ملخص الدخل